

## بين الفراغ والسياسة: إشكاليات الحوكمة في مخيم الزعتري شمال الأردن<sup>(\*)</sup>

أيهم دلال<sup>(\*\*)</sup>

أستاذ مساعد في الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان (GUtech)،  
قسم التخطيط الحضري والتصميم المعماري.

### مقدمة

تفيد تقارير الأمم المتحدة الصادرة مؤخراً أن العالم يشهد أزمة لاجئين لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. فمع تفاقم الأزمة السورية منذ مطلع عام ٢٠١١، خضعت منطقة الشرق الأوسط للعديد من التحولات الديمغرافية والتحديات الفراغية واللوجستية والسياسية بغية استيعاب هذه التغيرات الناتجة من حركة أفواج اللاجئين إلى المناطق المجاورة، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى ازدحام ملحوظ في أعداد مخيمات اللاجئين على خارطة العالم ككل، والشرق الأوسط بشكل خاص.

وتمثل المخيمات شكلاً من أشكال المعالجة الفراغية - الخدمية الموقته التي تسهل على منظمات الأمم المتحدة، وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إضافةً إلى المئات من منظمات العمل الإنساني، التعامل مع اللاجئين وتقديم المعونات لهم في البلد المضيف.

إلا أن هذا الحلّ «الموقت» بكافة أبعاده، لا يلبث إلا أن يقع تحت وطأة الزمن الذي يحوِّله تدريجياً إلى حل «طويل الأمد»، واضعاً كل المفاهيم النظرية التي كانت وراء الشكل الذي أسس عليه: فراغياً واقتصادياً وسياسياً، أمام تحدٍّ غير مسبوق، ألا وهو التحضر العمراني للمخيمات. فعلى الرغم من القيود العديدة التي تُفرض على هذه الفراغات، مُحاولَةً الإبقاء على طبيعتها الموقته، ينجح اللاجئون في تحويل مجموعة من الخيم البسيطة إلى بيئة عمرانية في غاية التطور والتعقيد بعد فترة

(\*) المعلومات الواردة في هذا المقال جزء من البحث الميداني والأكاديمي «مدن المخيمات بين التخطيط والواقع: رصد التحضر العمراني في مخيم الزعتري» والمقدم للحصول على شهادة الماجستير في التخطيط العمراني المتكامل والتصميم المستدام من جامعتي شتوتغارت (ألمانيا) وعين شمس (مصر) عام ٢٠١٤.

زمنية قصيرة: أحياء سكنية، ومحلات تجارية، ومراكز ترفيهية وثقافية، إضافةً إلى بنى تحتية مادية واجتماعية.

إلا أن هذه القيود، بطبيعتها القابضة، تحدّ من تطور المخيمات عمرانياً، مسببة تهميشها ومنتجةً، بالتالي، بيئات عمرانية مشابهة إلى حدّ كبير، لتلك التي نراها في مناطق العشوائيات، الأمر الذي يفرض تحديات جديدة على الأطراف المعنية كما سبق الذكر، حيث تتعرض منظمات العمل الإنساني لصعوبات إدارية وفراغية وخدمية مختلفة، ومخالفة لتلك التي أعدت لمواجهاتها، الأمر الذي يجعلها قاصرة عن تقديم مساعدة حقيقية للاجئين.

أما الدولة المضيفة، فتجد نفسها أمام موقف غير متوقع نتيجة لتحول المخيمات الموقّعة والواقعة خارج نطاق سيطرتها (Extraterritorial) إلى بنى عمرانية دائمة وشبيهة بالعشوائيات الموجودة على أراضيها، مسببة لها مشكلات في إدارة هذه البيئات الاجتماعية - الفراغية الجديدة وإعادة صياغة علاقاتها مع الدولة. أما اللاجئون، فبعد سنوات من التشتت ما بين الموقّعية - بأشكالها الرمزية والمفروضة - والرغبة في العيش الكريم ومتابعة الحياة بشكل طبيعي، يجدون أنفسهم في بيئة عمرانية هشّة ومهمّشة، تفرض عليهم العيش لسنواتٍ طويلة تحت ظروفٍ مهينة ولانسانية<sup>(١)</sup>.

### إشكالية البحث

تؤدي الحوكمة دوراً جوهرياً في قيادة التحضر العمراني للمدن، وتشكل صيغة لا غنى عنها لربط أفراد ومجموعات ومؤسسات الدولة ضمن هيكليات محددة تسمح لهم بالمشاركة في الحكم والتواصل الفعال بين جميع المكونات، وعلى المستويات كافة، لضمان كفاءة إدارية وخلق بيئة مناسبة للتطور، إلا أن غياب مفهوم التحضر العمراني، وضعف اقترانه بالمخيمات، رغم كونه واقعاً لا مهرب منه، جعل الحديث عن الحوكمة في مثل هذه البيئة نوعاً من العبث غير الضروري، وخصوصاً أن المخيمات، بمفهومها التقليدي ليست أكثر من فراغات موقّعة تقدم من خلالها بعض المنظمات خدماتٍ إنسانية للاجئين، بمعزل عن سياق الدولة المضيفة.

وبالتالي، وعلى الرغم من الأبحاث التي انهارت على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في السنوات العشر الأخيرة، وغيرها من المخيمات الأخرى في أفريقيا وآسيا، لم تنل الحوكمة كفايتها من الدراسة حتى الآن. ونتيجة لذلك، بقيت الصيغ المقترحة لإدارة المخيمات وشؤون اللاجئين فيها بمعزل كبير عن الواقع وتحدياته التي ازدادت تفاقماً مع ازدياد حجم وأعداد المخيمات في العالم. حيث أخذت شكلاً متميّزاً في ثاني أكبر مخيمات العالم - مخيم الزعتري في الأردن.

(١) تشير الدراسات الحديثة إلى أن متوسط عمر المخيمات قد ارتفع بشدّة في السنوات الأخيرة من سبعة إلى عشرين عاماً (Kennedy, 2004 and Oxford University, 2012).

## أولاً: نبذة عن مخيم الزعتري والجهات المشرفة عليه

افتتح مخيم الزعتري في شمال الأردن، ضمن محافظة المفرق المتاخمة للحدود السورية بعد نحو سنة من بداية الأزمة السورية، حيث سبب الازدياد المطرد لأعداد اللاجئين في تلك المنطقة ضغوطاً غير مسبقة على البنية التحتية والخدمات والاقتصادية - الهشة - في الأردن. إضافةً إلى ذلك، سببت الضغوطات الاجتماعية والمنافسة على لقمة العيش الكثير من التوتر بين السكان المحليين واللاجئين السوريين، الذين يتبعون نظرياً لإقليم سهل حوران التاريخي، ويشتركون، بالتالي، في العديد من الصفات الثقافية والعادات الاجتماعية الموروثة (Mercy Corps, 2013). ومع تفاقم الأزمة في سورية، وانهمار أفواج اللاجئين على الحدود الأردنية، تم افتتاح مخيم الزعتري في منطقة شبه صحراوية، وعلى بعد كيلومترات من مدينة المفرق والحدود السورية في تموز/يوليو عام ٢٠١٢.

في البداية، كانت الخطة هي محاولة استيعاب نحو ١٠,٠٠٠ لاجئ سوري ضمن فراغ لا يتجاوز مساحة قطعة أرض صغيرة (٣٠ هكتاراً). إلا أن تزايد أعداد اللاجئين الوافدين إلى المخيم رافقه ارتفاع حاد حتى منتصف عام ٢٠١٣، بالغاً حوالى ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ ضمن مساحة تفوق الـ ٣٠٠ هكتار، متحولاً بذلك إلى رابع أكبر «مدينة» في الأردن، وثاني أكبر مخيم في العالم (UNHCR, 2015). خلال هذه الفترة، انعكس وقع التغيرات السريعة على بنية الحوكمة في المخيم من خلال بروز وتراجع بعض العناصر والجهات، الأمر الذي سبب تغيرات كبيرة على علاقات القوة ما بين هذه الجهات. ففي البداية، تولّت منظمة خيرية أردنية تدعى «الهيئة الأردنية الخيرية الهاشمية» مهمة إدارة المخيم والتنسيق بين عناصره المختلفة. ومن ضمن هذه العناصر، كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة، والعديد من المنظمات الإنسانية العاملة في قطاعات مختلفة، بدءاً من تقديم المساعدات الأولية وحتى التطبيق والإشراف على بناء الخدمات المشتركة والبنية التحتية اللازمة لها. إلا أن البحث الأولي يظهر أن الهيئة الأردنية الخيرية الهاشمية، التي تأسست عام ١٩٨٠، لم تتولّ سابقاً مهمة إدارية من هذا المستوى، بل وبهذا الحجم، خصوصاً بعد النمو الطردي لمساحة وعدد سكان المخيم، مشكلاً تحدياً غير مسبوق لإدارته والإشراف عليه (Dalal, 2014). تحت هذه الظروف، تخلت المنظمة الخيرية الأردنية عن دورها الإداري، مفسحة الباب أمام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لممارسة خبرتها الطويلة في هذا المجال، حيث باشرت أعمالها الإدارية والتنسيقية للمخيم في آذار/مارس عام ٢٠١٣ (UNHCR, 2014).

خلال الفترة السابقة، كان أمن المخيم يعتبر مسؤولية من مسؤوليات الجيش الأردني، إلا أن ازدياد أعداد المخيمات، تم تشكيل بمساعدة الحكومة البريطانية، ما يسمّى بـ «مديرية شؤون أمن مخيمات اللاجئين السوريين»، التي استلمت مهمة حماية أمن المخيم في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣ (UNHCR, 2014). لكن بالرغم من ازدياد أعداد اللاجئين والنمو الطردي لحجم المخيم، لم يكن هناك جهة «رسمية» تمثل اللاجئين وتعبّر عن مطالبهم، بل العكس صحيح، إذ سمحت التغيرات الكبيرة الطارئة على المخيم خلال هذه المدة بظهور وتطور جهة عفوية وغير رسمية من قبل اللاجئين، تسمى بـ «رؤساء الشوارع».

## ثانياً: رؤساء الشوارع وعلاقات السلطة

كان غياب آليات واضحة للتواصل بين اللاجئين والجهات المشرفة عليهم في هذه البيئة الجديدة المتمثلة بفراغ المخيم، أحد أهم العوامل التي أدت إلى ظهور رؤساء الشوارع. حيث تصرّح المفوضية السامية من خلال تقريرها الأمني قائلة: «إن الحاجة إلى خلق محاور لامركزية تستطيع من خلالها منظمات العمل الإغاثي والسلطات الأمنية التفاعل مع اللاجئين، أدى إلى بروز عنصر عشوائي وغير إداري يدعى رؤساء الشوارع عام ٢٠١٢» (UNHCR, 2014: 13).

ويدل مصطلح رؤساء الشوارع، الأكثر وضوحاً، على ارتباط ما بين وظيفة إدارية كالرئاسة أو القيادة وبنية فراغية منوطة به، وهي الشارع. فإذا تتبعنا التطور المورفولوجي الذي لحق بالمخيم بعد عدة سنوات من افتتاحه، يمكننا بسهولة ملاحظة اختلاف شديد بين بنيتين: الأولى أكثر تماسكاً وتزاحماً وتبلوراً، تخرقها شوارع ضيقة متوازية نسبياً، وبمسافات متفاوتة، تدعى المخيم القديم، بينما تبدو البنية الثانية أكثر تباعداً، وأقل ثباتاً ووضوحاً، وتدعى المخيم الجديد، وهو الذي قامت المفوضية السامية بتخطيطه ووضع تصاميم فراغية له لاحقاً.

الجدير بالذكر هنا أن بروز رؤساء الشوارع في البداية كان منوطاً بمنطقة محددة المعالم، وبوظيفة تواصلية مهمة جداً، على الرغم من أنها كانت عفوية وغير مضبوطة المهام، حيث تشير المفوضية السامية إلى هذا الموضوع قائلة: «احتوى القطاعان الأول والثاني اللذان يشكلان ما يسمى المخيم القديم على بنية قيادية من رؤساء الشوارع كانت الأكثر نشاطاً في أبريل وماي [عام ٢٠١٢]: حيث كانت هناك محاولات عديدة لإدخالهم بطريقة غير رسمية في إدارة المخيم والإشراف على تقديم الخدمات» (UNHCR, 2014: 4)، إلا أن التصميم الشطرنجي المتباعد الذي اتبعته المفوضية في تخطيط المخيم الجديد نتيجةً لاتساعه، جعل من الصعب تمييز الشوارع كما في المخيم القديم، الأمر الذي أدى دوراً كبيراً في تشويه الارتباط ما بين المهمة والمكان، وفتح الباب أمام الكثير من التأويل والارتجال. حيث تقول المفوضية: «تنوعت الآليات المتبعة في تنصيب رؤساء الشوارع، حيث اختلفت ما بين التزكية الذاتية والانتخاب من قبل سكان الشارع أو التنصيب من قبل منظمات العمل الإغاثي أنفسهم، على شرط أن تتم الموافقة عليهم من قبل مديرية شؤون أمن المخيمات السورية، الأمر الذي أدى أحياناً إلى ظهور أكثر من رئيس شارع في الشارع نفسه» (UNHCR, 2014: 13).

إن غياب نص تشريعي واضح يحدد مهام ومسؤوليات وطريقة تنصيب رئيس الشارع - حلقة الوصل الوحيدة بين اللاجئين ومنظمات العمل الإنساني - أدى دوراً كبيراً في رسم علاقات القوة في المخيم، حيث أصبح رؤساء الشوارع مسؤولين عن الإشراف على تعبئة خزانات المياه المشتركة والخاصة وتوزيع المعونات الوافدة إلى المخيم، إضافةً إلى اقتراح أسماء اللاجئين الذين سيتم تعيينهم من قبل بعض المنظمات للعمل أسبوعياً ضمن برامجها الخدمية، كتنظيف الحمامات المشتركة ولّم القمامة. واعتمد العديد من المنظمات

على رؤساء الشوارع لتسهيل مهام عملها في المخيم وذلك باعتبارهم «جهات موثوقة» (Hackl, 2013). بينما استغل العديد من رؤساء الشوارع منصبهم هذا تحت غياب أي نوع من أنواع الرقابة وتقييم الكفاءة.

يعلق أحد اللاجئين الشباب بسخرية عند سؤاله عن رؤساء الشوارع قائلاً: «نزحت من قريتي هرباً من الحاكم، ومن الطريقة المسيئة التي عاملنا بها، إلا أنني وجدته هنا بانتظاري في المخيم!!!». وبالطريقة نفسها استجابت سيدة عجوز عند سؤالها عن مدى رضاها عن الوضع الحالي قائلة: «منذ أن سكنا هنا والعديد من المساعدات تصل يومياً إلى المخيم، بل وإلى هذا الشارع تحديداً... لكن أين؟ نحن لم نر منها شيئاً... أين اختفت؟ إسأل رئيس الشارع وعائلته!».

وعلى المنوال نفسه، رصد فريق بحث القنصلية النرويجية للاجئين ممارسات مشابهة لرؤساء الشوارع عند اختيار لاجئين موقتين للعمل في برامجها الأسبوعية، قائلين: «يشهد العديد من سكان المخيم بأن التعاون مع رؤساء الشوارع يقود غالباً إلى المحسوبية» (NRC, 2013: 17)، حيث احتجت سيدة قائلة: «لقد تعبنا وسئمنا من رؤية نفس الأشخاص يقومون بتنظيف دورات المياه المشتركة - ذلك العمل القذر - هم أنفسهم كل مرة، لا يتغيرون أسبوعاً بعد أسبوع، بعد أسبوع...» (NRC, 2013: 18).

لم تقتصر السمعة السيئة لرؤساء الشوارع على المحسوبية وتصريف المساعدات قبل توزيعها على اللاجئين فحسب، بل إنهم، على حدّ زعم البعض، «مافيا» متورطة ببيع المخدرات وتهريب البضائع من وإلى المخيم (Hackl, 2013). وعلى الرغم من أن المنظمات الناشطة في المخيم على دراية كاملة بالموضوع، إلا أنهم أصبحوا غير قادرين على ضبط عمل رؤساء الشوارع أو التخلي عن مساعداتهم، خصوصاً بعد أن اكتسبوا هذا الموقع المفصلي في علاقات القوة ضمن المخيم، حيث يعبر أحد العاملين في القنصلية النرويجية للاجئين عن هذه المشكلة قائلاً: «نحاول كل جهدنا العمل بشفافية، وخصوصاً في ما يتعلق بتسجيل أسماء اللاجئين المهتمين بالعمل لدينا كل أسبوع، إلا أننا عند اتخاذ القرار، غير قادرين على أن نتجاهل أسماء اللاجئين التي أوصى بها رؤساء الشوارع» (NRC, 2013: 17).

أما دائرة شؤون أمن مخيمات اللاجئين السوريين، فقد عملت بكل براغماتية على توظيف القوة الجديدة البارزة على أرض المخيم، والاستفادة من السلطة التي اكتسبتها فجأة في إرساء الأمن والحفاظ على موقعها المسيطر ضمن المخيم (UNHCR, 2014).

بالنتيجة، ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن ظهور رؤساء الشوارع في مخيم الزعتري كان بمثابة مبادرة دفاعية غريزية مجتمعية تهدف إلى حماية اللاجئين ضمن البيئة الجديدة بمكوناتها المختلفة<sup>(٢)</sup>. أما بالنسبة إلى منظمات العمل الإنساني، وعلى رأسهم

(٢) من المثير للاهتمام أن الجانب الدفاعي من قبل اللاجئين في تلك الفترة لم يقتصر على ظهور رؤساء الشوارع في المخيم، بل يمكن متابعته أيضاً في البنى الفراغية - الاجتماعية المتكونة في =

المفوضية السامية، فقد كان ظهور رؤساء الشوارع حلاً اختصر الحاجة إلى التواصل مع عشرات الآلاف من اللاجئين إلى عدد يمكن استقباله في صالة واحدة<sup>(٣)</sup>. إلا أن هذا الحل العملي، ونتيجة لبقائه من دون تنظيم، فقد أصبح باباً مفتوحاً لاقتناص الفرص؛ وخصوصاً أن رؤساء الشوارع اكتسبوا من خلال قربهم إلى منظمات العمل الإنساني المزيد من المعرفة والمهارات التي جعلتهم أكثر أهمية وتأثيراً ضمن هيكلية علاقات القوة الجديدة في المخيم. ليس ذلك وحسب، بل إن السلطة التي أساء رؤساء الشوارع استخدامها، انعكست سلباً على دورهم التواصل والمفصلي ضمن بنية الحوكمة، الأمر الذي سبب الكثير من الاضطراب في العلاقة ما بين الأطراف المختلفة، ودفع المسؤولين إلى العمل بجِدٍّ على إيجاد حلول بديلة.

### ثالثاً: خطة حوكمة جديدة؟

تحت إشراف مديرية شؤون أمن مخيمات اللاجئين السوريين، وبمشاركة المنظمات الناشطة في مخيم الزعتري، قامت المفوضية السامية باقتراح وتصميم خطة بديلة للحوكمة. تقوم هذه الخطة على تجاهل علاقات القوة بشكلها الحالي، وإهمال دور شيوخ القبائل المركزي في حلّ الأزمات والتوسط بين اللاجئين، واستبدالها ببنية جديدة، شبيهة بتلك التي تستخدم في المناطق الحضرية النامية والمدن، من حيث تقسيماتها ومستويات عملها الأفقية والشافولية، إذ تتألف البنية من ١٢ وحدة حوكمة نمطية موزعة على القطاعات التي يتكون منها المخيم، وهي مرتبطة بإدارة مركزية. وتتألف كل وحدة حوكمية من بنيتين وظيفيتين: مجمع إداري، وهيكلية إدارة خاصة باللاجئين. ويضمّ كل مجمع إداري ممثلاً عن المفوضية السامية، وممثلين إداريين عن كل منظمة من منظمات الإغاثة الناشطة في المخيم، إضافة إلى ممثل عن دائرة شؤون أمن مخيمات اللاجئين السوريين، وممثلين عن كل البرامج التي تنفذها المفوضية في المخيم.

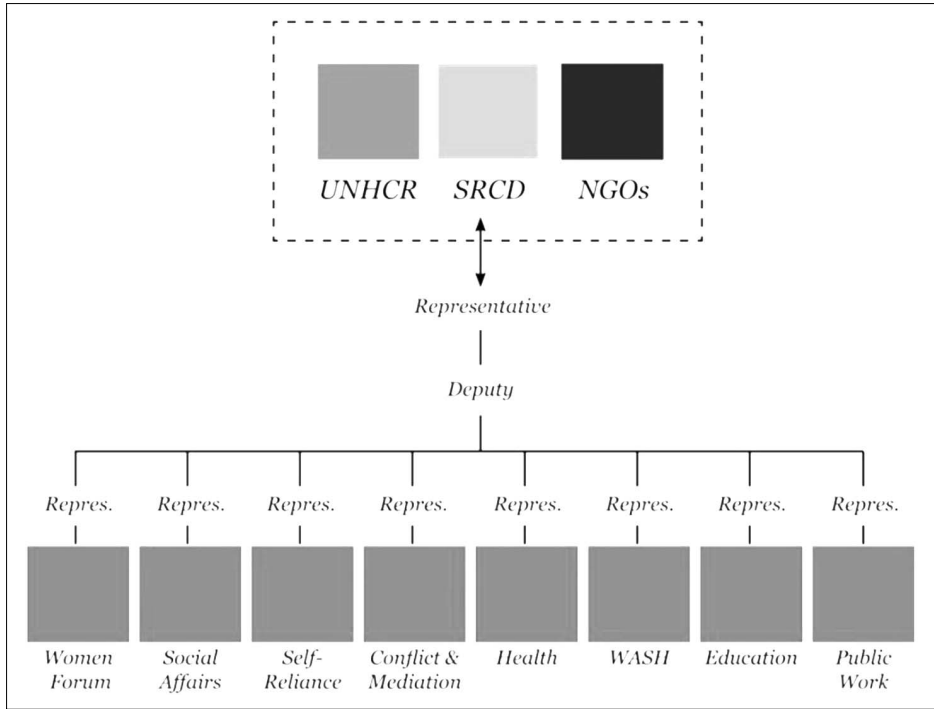
أما الهيكلية الخاصة بإدارة شؤون اللاجئين، فتتكوّن من ثماني لجان تغطي كل قطاع وتختص بالمواضيع التالية: الأشغال العامة؛ التعليم؛ المياه والنظافة العامة؛ التوسط وإدارة الأزمات؛ السكن؛ العلاقات الاجتماعية؛ والندوة النسائية. كما تحتوي كل لجنة على ١٠ أعضاء من ضمنهم ممثل عنهم، ويشكل هؤلاء لجاناً فرعية منبثقة عن تلك الرئيسية، محافظين من خلال تشكيلتهم على توازن جندري في كل قطاع. ويمثل هذه اللجان جميعاً رئيس ونائب عنه، يبقون على اتصال مع المجمع الإداري في كل قطاع والمرتبط بدوره بالإدارة المركزية للمخيم (انظر الشكل الرقم (١)).

= تلك الفترة التي تميل بشدة إلى التماسك والتزام مقارنة بالأجزاء الجديدة التي يطغى عليها الاتساع والتخلخل.

(٣) يفرض أن المخيم يحتوي حالياً على ٨٠٠٠٠ لاجئ وبأن كل شارع يضم نحو ١٠٠٠ لاجئ تقريباً، يمكن القول إنه لدينا حالياً نحو ٨٠ رئيس شارع تقديرياً.

## الشكل الرقم (١)

وحدة حوكمة نمطية بشكلها المقترح في أحد قطاعات مخيم الزعتري



المصدر: من إعداد المؤلف.

مقارنةً بسابقتها، تمثل هذه البنية المقترحة الجديدة قفزة نوعية عند النظر إلى طبيعة العلاقات بين عناصر الحوكمة ككل، إذ على الرغم من محاكاتها البسيطة للبنى الحوكمية التي يمكن أن نراها خارج المخيم، فإن السياق المكاني - السياسي وأبعاده الإدارية والحقوقية، جعلت من خطة الحوكمة الجديدة سبباً لأزمة جديدة حتى قبل تنفيذها. يتمثل ذلك بدايةً برغبة المفوضية في إشراك رؤساء الشوارع في هذه البنية، وتحت لجنة التوسط وإدارة الأزمات، الأمر الذي ليس من المتوقع أن يسبب المزيد من المشاكل وسوء التفاهم بين جميع الأطراف وحسب (نظراً إلى ممارسات رؤساء الشوارع السابقة)، بل من الممكن جداً أن يتعارض بشدة مع دور شيوخ القبائل الرئيسي في حل الأزمات على أرض الواقع.

أما الصيغة التي ترسمها الخطة الجديدة، فهي ديمقراطية من حيث الشكل و«أوتوقراطية» من حيث المضمون، حيث أكد مسؤولو المفوضية أن لجان اللاجئين لن تتشكل من خلال عمليات انتخابية، بل سيتم اختيار أعضاء اللجان من قبل المنظمات الناشطة في المخيم، وكل بحسب اختصاصه ومعرفته الشخصية باللاجئين، الأمر الذي لن يسمح للاجئين باختيار ممثلين عنهم، الأمر الذي سيزيد حتماً من اضطراب العلاقة بين اللاجئين والمنظمات المشرفة عليهم، ويؤجج مشاعر اللاعدالة وعدم الثقة بين جميع الأطراف.

## رابعاً: من اللجوء إلى المواطنة

بناءً على ما سبق، ليس من الغريب أن يكون الوضع الأمني في المخيم على درجة عالية من التوتر والاضطراب، حيث لم تستطع اللجنة الأمنية التي شكلتها المفوضية من تسجيل كافة الحوادث والاضطرابات الحاصلة فيه، وذلك لكثرتها وتواترها الشديد، إذ إن أعمال الشغب، والتظاهرات، والمشاحنات، أثناء توزيع المعونات بين اللاجئين، كانت قد أصبحت أمراً مألوفاً لدرجة أنه لم يستدع الكثير من المنظمات للتبليغ عنه (UNHCR, 2014: 9).

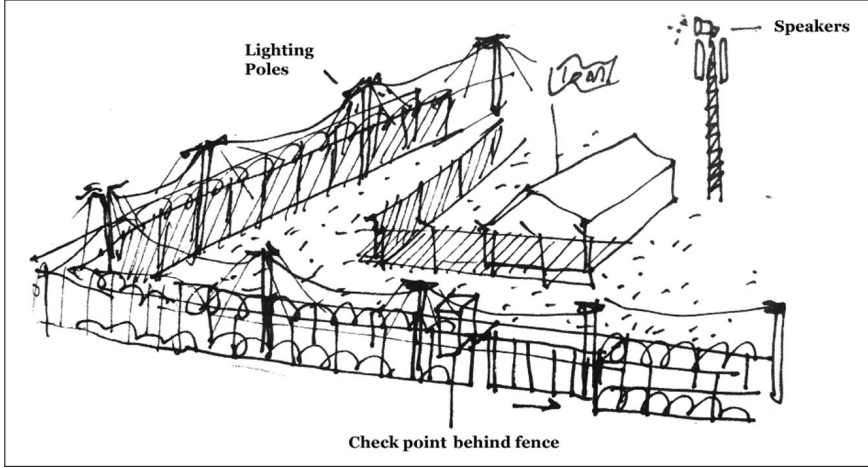
هذا، وكانت النسبة الأكثر من هذه الحوادث هي تلك التي تستهدف منظمات العمل الإنساني والموظفين العاملين فيها بشكل مباشر (UNHCR, 2014). وتقدم المفوضية مثالاً على ذلك قائلة: «خلال شهر شباط/فبراير عام ٢٠١٣، تعرضت إحدى المنظمات الإنسانية في المخيم للهجوم المتكرر على مقرها، الأمر الذي عرض طاقمها للكثير من الإصابات، ودفعها إلى تغيير موقعها بمعدل ثلاث مرات كل أسبوع» (UNHCR, 2014: 9). ويتأكد ذلك، يقول المدير السابق للمخيم «كيليان كلايشميدت» بكل دهشة: «كان اللاجئين يرمون علينا الحجارة كل يوم... لا بل كانوا يحاولون قطع الأسلاك الشائكة ليصلوا إلى مكاتبنا». وأنهى بعد ذلك اعتراضه متسائلاً: «كيف يمكننا العمل في مثل هذه الظروف؟».

للإجابة عن هذا التساؤل، قد يبدو من الساذج النظر إلى حالة الاضطراب والعنف الحاصلة في المخيم من منظور واحد. حيث تشير جميع الدلائل السابقة إلى أن اعتماد المفوضية مثلاً على رؤساء الشوارع، بالإضافة إلى أسباب أخرى، عملت على تأجيج حالة عدم الثقة والتوتر التي أخذت بالطبيعة أشكالاً مختلفة من الاضطرابات والأزمات الأمنية. إلا أن ذلك لم يتوقف على اللاجئين فقط، بل كانت ردّة فعل الأطراف الأخرى مشابهة، إلا أنها انعكست على الفراغ - المادة بشكل مثير للاهتمام. فمن خلال الزيارات الميدانية الأولى، كان بالإمكان ملاحظة نوعين من الفراغ: الأول هو فراغ المخيم بشكل عام، والذي يحتوي على مجموعة متشابهة من العناصر المتكررة، كالكارافانات والخيام، بتكوينات وتشكيلات مختلفة بالكثافة والتباعد والارتباطات، بينما تنزرع في هذا الفراغ الرئيسي، فراغات محددة بقوة، ومتشابهة إلى حد كبير.

وتمثل هذه الفراغات أماكن عمل المنظمات الإنسانية والخدمات التي يقدمونها إلى اللاجئين من قبيل المدارس والمستشفيات وأماكن الترفيه. ويمكن بسهولة تمييز هذه الفراغات من خلال طابعها العسكري - الدفاعي، حيث تحيط بها طبقات من الأسلاك الشائكة، تتخللها قضبان معدنية ذات رؤوس مدببة، وأكياس رملية، وطوب، وأسمنت، تخترقها بوابة صغيرة محروسة بشدة من قبل عناصر أمنية تختبئ وراءها كارافانات وسيارات جيب والعديد من الموظفين والمتطوعين والزوار من أنحاء العالم. وتتميز هذه الفراغات من خلال أعلام ترتفع في منتصفها لتحدد هوية الجهة المانحة والمشرقة عليها والطبيعة الوظيفية للفراغ (انظر الشكل الرقم (٢)).

## الشكل الرقم (٢)

### رسم تمثيلي لموقع عمل أحد المنظمات في مخيم الزعتري



المصدر: من إعداد المؤلف.

أما عن السبب وراء هذه الصورة الحربية - الدفاعية التي اكتسبتها «العمارة الإنسانية» - إذا أمكن التعبير عنها كذلك - فقد صرح المهندس المدني التونسي والمسؤول عن التخطيط آنذاك، محمد جرتيلا، بأنه لا يوجد أي معايير خاصة تفرضها المفوضية على المنظمات في ما يخص تكوين فراغات عملها وهندستها المعمارية، بل تعتبر كل منظمة مسؤولة عن هندسة فراغها الخاص، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن السبب الذي أكسبها جميعاً هذه الصبغة المتشابهة.

من بين هذه الفراغات، كانت المدرسة الابتدائية التي تشرف عليها اليونيسيف، والتي تدعى «المدرسة البحرينية»، قد أخذت إحدى أكثر الأشكال تطرفاً ومبالغةً. حيث تقف هذه المدرسة بين خيام وكارافانات اللاجئين البسيطة والهشة، كحصن منيع بأعمدة زرقاء شاهقة، لا يمكن اختراقها. وتزداد هذه الصورة سيرياً عند رؤية مستخدمي هذا الفراغ من الأطفال الصغار، الذين لم يتجاوز طولهم المتر والنصف، يختفون وراء قضبانها، الأمر الذي دفع أحد اللاجئين إلى تشبيهها بسجن غوانتانامو (انظر الشكل الرقم (٣)). أما عن السبب وراء ذلك، فتبيّن أن المبالغة في تضخيم السور، لم يكن أمراً يتعلق بالحماية والأمن أكثر مما كان انعكاساً من انعكاسات الحوكمة على البنية الفراغية - المادية للمخيم.

تشير تقارير المفوضية إلى حالي اقتحام تعرّضت لهما المدرسة. كانت الأولى في شهر أيار/مايو عام ٢٠١٣، حيث طالب نحو ١٥٠ لاجئاً بتزويدهم بكارافانات إضافية، مهيدين باحتلال المدرسة في حال لم تلق مطالبهم أذناً صاغية. أما الثانية، فكانت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، حيث قام نحو ٦٠ لاجئاً باحتلال المدرسة مطالبين مديرية شؤون أمن اللاجئين السوريين بالإفراج عن أحد أفراد العائلة، الذي تم اعتقاله سابقاً

(5: 2014, UNHCR). أما عن السبب وراء الحادثة الأولى، فأشار اللاجئون إلى حادثة الهطول الثلجي الكثيف، التي أدت إلى انهيار العديد من الخيم، دافعةً سكانها إلى اقتحام المدرسة والأخذ من كارافاناتها مأوىً لهم، مطالبين بأخرى جديدة عوضاً عن التالفة.

### الشكل الرقم (٣) سور المدرسة البحرينية من الخارج



المصدر: من إعداد المؤلف.

في كلا الحالتين، تحوّلت المدرسة من فراغ تعليمي وظيفي إلى ساحة لممارسة السياسة «الممنوعة» في المخيمات، حيث تنطوي أفعال مثل «المطالبة» على فكرتين، هما الحقوق والواجبات، التي تأخذ بعداً نظرياً وتطبيقياً ممكناً فقط، خارج المخيمات، وبين الحكومات ومواطنيها، الأمر الذي سبب الكثير من الحرج والقلق بالنسبة إلى منظمات العمل الإنساني التي تعتمد مبدأ الحيادية واللاسياسية كحجر أساس، فكراً وعملاً. ويوضح الأنثروبولوجي الفرنسي ميشيل آجيه هذه النقطة قائلاً: «في اللحظة التي يقرر بها اللاجئون التعبير عن رغباتهم وحاجاتهم الضرورية، ويتصرفون بالتالي وفقاً لها، فإنهم، بالمنطق، يناقضون الفكرة التي على أساسها، صوّفوا كلاجئين، ألا وهي الضعف والحاجة الماسة إلى المساعدة» (Vulnerability (Agier, 2011: 155)). وبالتالي، تحوّلت في تلك اللحظة جموع اللاجئين المستضعفين إلى مواطنين فاعلين (بحسب تعريف إنجن إيسين)، خاضعين لحكم سلطة «إنسانية غير سياسية»، الأمر الذي يترافق دوماً، على حد تعبير ميشيل آجيه، مع «فضيحة» في المخيم (Agier, 2011; Isin, 2008 and Isin and Rygiel, 2007).

وفي محاولة لتدارك مشكلة غياب السياسة، ووجود آليات حوكمة ملائمة ضمن مخيم الزعتري، ومع ازدياد طلبات اللاجئين لظروف أكثر ملاءمة، برزت «عسكرة» العمارة كحل بديل، لا يهدف إلى مواجهة المشكلة الحقيقية، بل إلى تخفيف المخاطر والخسائر، أي حل بيو - سياسي. وبالمنطق نفسه، وللمزيد من السخرية، برزت المفوضية تعرضها، وغيرها من المنظمات، للعنف المباشر في المخيم، بعدم وجود سبب يدفع اللاجئين إلى التصارع في ما

بينهم، حيث قالت: «يمكن تفسير العدد المرتفع من الحوادث الأمنية المباشرة، نسبياً، بغياب فئات أو جماعات متصارعة بين اللاجئين، الأمر الذي جعل المفوضية والمنظمات ومديرية الشؤون عرضةً لهذه الأحداث، كونهم يقدمون خدماتٍ للاجئين» (9: UNHCR, 2014).

ضمن هذه الظروف، وفي غياب جهة فاعلة تمثل اللاجئين بمختلف فئاتهم، وتعبر عن حاجاتهم وتطلعاتهم نحو الحاضر والمستقبل، تدخل المنظمات الناشطة في المخيم في مونولوج (لا) سياسي، محاولةً الهرب من مواجهة الواقع، والبحث عن حلول جدية ومناسبة لجميع الأطراف: بيئة عيش مناسبة لآلاف اللاجئين، وظروف عمل أفضل لمئات الموظفين الناشطين في قطاع الإغاثة والعمل الإنساني، إلا أن هذا الانقسام والتشتت يأخذ أبعاداً سوريالية أخرى، خصوصاً عند النظر إلى مبادئ التشاركية والتحفيز المجتمعي، التي نادي بها المفوضية منذ عقد من الزمن.

### خامساً: بين التمكين والسيطرة

ربما لا يبدو غريباً الآن التحدّث عن فشل سياسات المفوضية من قبيل «التفعيل المجتمعي» و«التشاركية»، خصوصاً في مخيم الزعتري، بعد أن ظهرت العلاقة بين اللاجئين والمنظمات الناشطة في المخيم على حالة من الاضطراب والتوتر الشديد. ففي بدايات هذا القرن، عملت المفوضية على تبديل سياساتها السابقة مع اللاجئين، وفي المخيمات، من عملية «إطعام ضحايا»، على حد تعبير البروفسور فيليب ميسيلفيتز، إلى العمل مع ومن أجل اللاجئين والمساهمة في الدفاع عن حقوقهم (Misselwitz, 2009)، وذلك حيث تُلزم المفوضية جميع موظفيها بهذه الشروط، قائلةً: «بهذه الطريقة نحاول بناء شراكة دائمة مع اللاجئين، وفي كل دورة من دورات مشاريعنا. ويرتكز ذلك على تمكين ودعم المهارات والطاقت والكفاءات والموارد الموجودة في مجتمعاتهم، من أجل أن يساعدوا ذلك في تطوير بيئاتهم، وتحقيق طموحات وأهداف المجتمع الذي يعيشون فيه» (UNHCR, 2008: 14). إلا أنه لاضطراب آليات الحكم والتواصل في مخيم الزعتري، أفرغت هذه السياسات من معناها، بل واختلطت برسائل وإشارات مناقضة لها.

على سبيل المثال، وعوضاً من إشراك اللاجئين في تخطيط المخيم بصورة فاعلة، والأخذ بزمam الأمور في ما يتعلق بالبيئة التي يعيشون فيها، تتحول «التشاركية» من مجال مفتوح لكافة أطراف المجتمع بالتعبير عن رغباتهم، وتمكينهم بالشكل الكافي للسيطرة والحفاظ عليها، إلى «استطلاعات للرأي» تستخدمها المفوضية كمقياس استشعار لمدى مطابقة مخططاتها لرغبات اللاجئين الفعلية على أرض الواقع. يقول المسؤول عن تخطيط المخيم آنذاك: «حسناً... نحن نجلس بدايةً مع اللاجئين ونستمع إلى توقعاتهم وطلباتهم من المفوضية والأمم المتحدة وإدارة المخيم للشهر القادم أو السنة القادمة... ويكون ذلك على شكل استطلاعات للرأي ضمن مجموعات... حيث نطرح عليهم بعض الأسئلة، نسمع منهم، ونحاول جمع هذه المعلومات وتحويلها إلى مخطط» (Dalal, 2014: 129). بهذا تفقد التشاركية معناها الحقيقي الذي يهدف إلى تفعيل مجتمع اللاجئين، وتمكينهم

من ممارسة دور أكثر إيجابية في صياغة وصيانة البيئة التي يعيشون فيها، بل تحولهم إلى مجرد متلقين سلبيين للخدمات التي تقدمها المفوضية، الأمر الذي يدفعنا إلى القول إن مخيم الزعتري يمرّ بـ «طقوس تشاركية فارغة من المعنى»، على حد تعبير شيري آرنستين (Arnstein, 1969: 216). وتظهر تبعات ذلك واضحة من خلال تعليق المسؤولة عن برنامج «التحفيز المجتمعي» آنذاك، فاييزة العرجي، قائلة: «في هذه المرحلة، نحاول جهدنا العمل على بناء الثقة، وتحسين علاقتنا مع اللاجئين، وذلك لتعزيز الشعور بالمسؤولية لديهم تجاه المرافق العامة، والمخيم بشكل عام، إلا أننا نواجه في ذلك العديد من المشاكل» (Dalal, 2014: 129).

تظهر هذه التناقضية مجدداً ما بين الرغبة في تحفيز وتنشيط مجتمع اللاجئين نظرياً والسيطرة عليهم فعلياً، وذلك من خلال المراكز المجتمعية المنتشرة في المخيم، حيث تبدو هذه المراكز مزروعة بين خيام اللاجئين، وبإشراف بعض المنظمات التي تضبط سير عملها، محاطة بسور يعزلها عن الجوار ويحدد فراغها (انظر الشكل الرقم (٤)).

#### الشكل الرقم (٤)

#### أحد المراكز المجتمعية في مخيم الزعتري



المصدر: من إعداد المؤلف.

وبينما قد يكون ذلك السور ضرورةً لمنع اللاجئين من نصب خيامهم وتوسيع بيوتهم في ذلك الفراغ، وخصوصاً عند توسع المخيم، وفي لحظات ازدحامه باللاجئين؛ إلا أنه في الوقت نفسه، يعطي انطباعاً معاكساً للمعنى الذي ينوطه مصطلح «المركز المجتمعي» الذي ينطوي على قوة المجتمع وقدرته على إدارة شؤونه الخاصة، والاعتناء ببيئته ذاتياً، حيث يظهر ذلك شكاً وريبة كبيرة من قبل المنظمات على قدرة اللاجئين على إدارة شؤونهم الخاصة وترجمة فراغية لذلك. وقد لوحظت هذه العلاقة في مخيمات أخرى، حيث تقول الباحثة الاجتماعية جينفر هايندلمان: «في بعض الأحيان تعامل المفوضية وغيرها من المنظمات الناشطة في المخيم اللاجئين على أنهم أفراد يستحقون الثقة، بينما في

مناسبات أخرى يعاملونهم كموضوعات مؤسسية [أي غير مجتمعية] لا يمكن الوثوق بها على الإطلاق» (Hyndman, 1997: 140).

وفي مثال آخر، تتناقض سياسات الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز العمل مع لجان اللاجئين داخل وخارج المخيمات في محاولة لتخطي الأزمة السورية وتحسين آليات العمل الإغاثي (UN, 2014)، إلا أن هذه السياسة وجدت نقيضا في مخيم الزعتري، الأمر الذي يسبب للاجئين الكثير من الشعور بالضعف والارتباك عند النظر إلى علاقتهم مع المنظمات الناشطة في المخيم، حيث تحدث أحد اللاجئين عن إحدى المبادرات التي عمل من أجلها مجموعة من اللاجئين على تنظيم لجان محلية ناشطة في المجتمع، إلا أنها قوبلت بالرفض على حد زعمه، حيث قال: «أنا من درعا، إلا أنني درست الهندسة المدنية في جامعة دمشق وعملت فيها للعديد من السنوات... وبعد مجيئنا إلى المخيم، قمت أنا مع مجموعة من الأصدقاء بمحاولة تأسيس مجموعة من اللجان المختلفة تساعد المجتمع في تحسين المخيم... شملت هذه اللجان: لجنة ثقافية، وهندسية، وفنية، ودينية، ولجنة عشائر (مشايخ)، ولجنة أصدقاء الشرطة...». وتابع المهندس قائلًا: «كان من المفترض أن تحتوي كل لجنة على ٧ أعضاء، وكنا نعقد اجتماعاتنا في الجامع برئاسة أحد الشيوخ... أنا كنت عضواً في اللجنة الهندسية... ولكن بعد أن قدمنا طلبنا بتأسيس هذه اللجان إلى إدارة المخيم... تم رفضها جميعاً، إلا لجنة أصدقاء الشرطة».

لم تسمح المدة الزمنية القصيرة للبحث الميداني عن الاستفسار أكثر بخصوص هذه المبادرات، إلا أن التقرير الأمني للمفوضية يتحدث بوضوح عن مبادرة للاجئين اقترحت تشكيل بنية مراقبة مجتمعية تمارس أعمالها بالتحاكي والتنسيق مع الأمن والبوليس الأردني. وتم تطوير هذه البنية تحت اسم «أصدقاء الشرطة» على يد المفوضية ومديرية أمن شؤون اللاجئين السوريين لتحتوي على ٥٠٠ لاجئ مأجور مهمتهم «حماية مناطقهم والإعلام عن أي خطر أمني مثير للشبهات»، إلا أن «الجزء المالي من المبادرة، وانعدام الشفافية والوضوح في العلاقة مع الهيكلية الرسمية للشرطة، أدى إلى توقيف هذه المبادرة مع نهاية عام ٢٠١٣» (UNHCR, 2014: 15).

أما المهندس وزملاؤه، فقد استقبلوا هذا الخبر بخيبة شديدة: «لا أعلم لماذا تم رفض هذه اللجان... لقد كان لديّ العديد من الأفكار التي ستسهم في تنظيم وصيانة المرافق والحمامات المشتركة، وتساعد المنظمات في عملهم، مثل إنشاء قنوات لصرف المياه المطرية والصرف الصحي، واستخدام الألوان لتحديد حمامات الذكور والإناث...»، إلا أنه انتهى إلى القول: «لا أدري حقيقةً ما السبب... يقولون إنها كانت مجرد لعبة». يسبب صدّ هذه المبادرات نوعاً من الإحباط بين اللاجئين بشكل عام، ويغذي اضطراب العلاقة بينهم وبين بقية المنظمات، حيث علّق أحد الشيوخ على هذا الموضوع قائلًا: «في هذا المخيم يمكنك أن تجد كل شيء... الطبيب والمهندس والفنان والمزارع والتاجر والكاظم والمعلم... لكن هل تعلم ما هي المشكلة... لا أحد من المنظمات الموجودة هنا يحترم هذا الشيء... إنهم حتماً يريدون إضعافنا وتجميدنا في قوالب ثابتة». كان هذا موضوعاً تسهل قراءته على وجوه العديد من اللاجئين، خصوصاً عند سؤالهم عن آرائهم في ما يتعلق بالتعليم

والمدرسة، حيث اعتبرت الأغلبية حقيقة أن يتعلم أبناؤهم على يد مدرّسين أردنيين يأتون من خارج المخيم فقط لهذه الغاية، أمراً محرّجاً، بل ومذلاً للبعض، خصوصاً أن المخيم يعجّ بالسوريين ذوي الخبرة والمعرفة الطويلة في مجال التدريس، وغير القادرين على التعبير عن كفاءاتهم بغياب فرص العمل المناسبة.

في ظل هذه الظروف، تبدو الكثير من سياسات المفوضية الداعية إلى تمكين وتفعيل مجتمعات اللاجئين، وتحفيز طاقاتها الكامنة حبراً على ورق، بينما يتعذر تطبيق هذه السياسات في ظل تردد المنظمات وعدم ثققتها بالكافية باللاجئين، الأمر الذي ينعكس سلباً على آليات الحوكمة، ويقف عائقاً في طريقها، الأمر الذي يسبب اضطرابات شديدة في بيئة المخيم، ويجعلها تحدياً - لا يطاق - سواءً بالنسبة إلى اللاجئين في المخيم، أو العاملين فيه على حدٍ سواء. وفي ظل هذه الإشكاليات العديدة، تبرز الحاجة إلى استيعاب ديناميات علاقات القوة وآليات تشكيلها ضمن المخيمات، وكيفية العمل على ضبطها، حاجة ملحة لا مهرب منها.

## سادساً: الحوكمة في زمن المخيمات

بدايةً، يمكن القول إن الحوكمة، كآلية من آليات العمل السياسي وتنظيم علاقات القوة، واقعة في حالة شبيهة بانفصام الشخصية في المخيمات، حيث تفرض منظمات العمل الإنساني شروطاً متمثلة بالحيادية التامة من أجل تقديم خدماتها، الأمر الذي تؤكد الدولة المستضيفة من خلال عزل هذه المخيمات عن مجالها السياسي، لتصبح فراغات خارج نطاق سلطتها أو فراغات مابعدية (Extra-territorial)، الأمر الذي قد يدفع البعض إلى المحاججة بأن الحوكمة، في هذا السياق، فاقدة للمعنى والوسيلة.

وبناءً على هذا السيناريو، تصبح جموع اللاجئين مجرّد مستقبل سلبي للخدمات الإغاثية التي تقدمها هذه المنظمات التي تؤدي دوراً إيجابياً فاعلاً لتأمين ظروف عيش أفضل للاجئين في انتظار العودة إلى الوطن، حيث يمكن تشبيه هذه العلاقة بسهم شعاعي من مرسل (منظمات العمل الإغاثي) إلى مستقبل (اللاجئين)، الأمر الذي يلغي، بالتالي، الطبيعة التبادلية للتواصل، محولاً إياه إلى مونولوج (لا) سياسي تغرق فيه منظمات العمل الإنساني، محاولة حل «أزمات المخيم» والتصدي لاستجابات «غير متوقعة»، وردود فعل «غير مسبوقة» من طرف ثانٍ كان قد حُكم عليه مسبقاً بالانقراض، وعدم القدرة على إنقاذ نفسه والاعتناء بذاته، الأمر الذي يسبب حالة من التوتر بين جميع الأطراف، ويحوّل المخيم إلى بيئة مضطربة غير مناسبة للعيش أو للعمل على حدٍ سواء.

وفي ظل هذه التحديات، التي أخذت أشكالاً عديدة في مخيم الزعتري، تبرز أهمية إيجاد صيغ عمل جدية تنضبط من خلالها العلاقة بين اللاجئين ومنظمات العمل الإنساني، وتسمح للاجئين بممارسة القوة بصورة إيجابية، أمراً ملحاً لا مفر منه، وخصوصاً مع تزايد أعداد اللاجئين والمخيمات في العالم، حيث تتركز هذه الصيغ على الحوار المتبادل، وعلى

تفعيل دور اللاجئين في أطر الحوكمة المقترحة التي قد تختلف بالنسبة إلى حجم المخيم وعدد سكانه وخلفيتهم الثقافية، إضافةً إلى السياق السياسي الموجود فيه.

ومن أجل ذلك، ونتيجة لاستقطاب الأدوار الشديد بين المنظمات واللاجئين، قد يكون وجود طرف ثالث حيادي وعلى دراية كبيرة بالبيئة المحلية، والخلفية الثقافية للاجئين، وآليات عمل المنظمات الإنسانية، وقادر على التواصل بسهولة مع الطرفين، حلقة ربط مهمة ما بين هذين «العالمين» إذا أمكن القول. وقد يؤدي هذا الطرف دوراً مهماً في المراحل الأولى في المخيم، ريثما يتم تكوين هيكلية إدارية وحوكمة كفوءة، تعمل على ترتيب مسؤوليات وحقوق جميع الأطراف المتضمنة في المخيم. وقد تبني هذه الهيكلية على فهم ودراسة علاقات القوة الأولية في مجتمع اللاجئين، وذلك لعدم إهمال قياداته العشائرية والمحلية والدينية التي قد تكون ذات دور كبير وإيجابي في تسهيل رسم معالم هذه الهيكلية، عندما يتم إشراكها في هذه العملية بشكل صحيح.

ومن أجل ذلك، قد يحتاج موظفو هذه المنظمات وذوو الخلفيات المهنية والعملية والإثنية المختلفة، وعلى اختلاف كفاءاتهم، إلى دورات عمل تحضيرية، تعدّهم للعمل مع اللاجئين وبين صفوفهم، وبناء جسور للتواصل معهم، عوضاً من فرض الخدمات عليهم تحت اسم «العمل من أجلهم». ويترافق ذلك مع إعداد اللاجئين في فئات وتنظيمات مختلفة، وبمستويات متعددة تسمح لهم بالمشاركة الفعلية في الحكم وتقديم الخدمات وتنظيم المساعدات الواردة إلى المخيم، الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس إيجاباً على فراغ المخيم وديناميات تطوره العمراني، جاعلاً منه، بالرغم من موقتيته، بيئة أكثر إنسانية ■

## المراجع

- Agier, Michel (2010). «Humanity as an Identity and its Political Effects: A Note on Camps and Humanitarian Government.» *Humanity: An International Journal of Human Rights, Humanitarianism, and Development*: vol. 1, no. 1.
- Agier, Michel (2011). *Managing the Undesirables: Refugee Camps and Humanitarian Government*. Cambridge, MA: Polity Press.
- Agier, Michel. (2012). «From Refuge the Ghetto Is Born: Contemporary Figures of Heterotopias.» in: Ray Hutchison and Bruce D. Haynes (ed.), *The Ghetto: Contemporary Global Issues and Controversies*. New York: Westview Press.
- Al-Nammari, Fatima (2013). «Participatory Urban Upgrading and Power: Lessons Learnt from a Pilot Project in Jordan.» *Habitat International*: no. 39.
- Arnstein, Sherry (1969). «A Ladder of Citizen Participation.» *American Planning Association*: vol. 35, no. 4, July.
- Brauman, Rony and Eyal Weizman (2008). «Humanitarian Support : Planning Emergency.» <[http://www.mara-stream.org/wp-content/uploads/2011/01/humanitarianSupport\\_brauman\\_weizman.pdf](http://www.mara-stream.org/wp-content/uploads/2011/01/humanitarianSupport_brauman_weizman.pdf)>.
- Dalal, Ayham (2014). «Camp Cities between Planning and Practice: Mapping the Urbanisation of Zaatari Camp.» (Master Thesis, Stuttgart University and Ain Shams University, Cairo).

- Foucault, Michel (2007). *Security, territory, population: Lectures at the collège de France, 1977-1978*. Translation par Michel Senellart [et al.]. New York: Picador. (Lectures at the Collège de France (Book 4))
- Foucault, Michel and Jay Miskowiec (1986). «Of Other Spaces.» *Diacritics*: March 1967.
- Hackl, Andreas (2013). «Analysis: Politics and Power in Jordan's Za'atari Refugee Camp.» IRIN, <<http://www.irinnews.org/report/99045/analysis-politics-and-power-in-jordan-s-za-atari-refugee-camp>>.
- Hanafi, Sari (2010). «Governing Palestinian Refugee Camps in the Arab East: Governmentalities in Search of Legitimacy.» The Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, Working Paper; 1, October 2010, <[http://www.aub.edu.lb/ifi/public\\_policy/pal\\_camps/Documents/working\\_papers\\_series/20101206ifi\\_pc\\_wps01\\_sari\\_hanafi\\_english.pdf](http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/pal_camps/Documents/working_papers_series/20101206ifi_pc_wps01_sari_hanafi_english.pdf)>.
- Herz, Manuel (2012). *From Camp to City: Refugee Camps of Western Sahara*. New York: Lars Müller Publishers.
- Hyndman, Jennifer (1997). «Refugee Self-Management and the Question of Governance.» *Refugee*: vol. 16, no. 2, June.
- Isin, Engin F. (2008). «Theorizing Acts of Citizenship.» in: Engin F. Isin and Greg M. Nielsen (ed.). *Acts of Citizenship*. London: Palgrave Macmillan.
- Isin, Engin and Kim Rygiel (2007). «Abject Spaces: Frontiers, Zones, Camps.» *Logics of Biopower and the War on Terror*.
- Karen Büscher and Koen Vlassenroot (2013). «The Humanitarian Industry and Urban Change in Goma.» Open Security: 21 March, <<https://www.opendemocracy.net/opensecurity/karen-b%C3%BCscher-koen-vlassenroot/humanitarian-industry-and-urban-change-in-goma>>.
- Kennedy, James (2004). «Towards a Rationalisation of the Construction of Refugee Camps.» Katholieke Universiteit Leuven: 2004.
- Malkki, Liisa (1996). «Speechless Emissaries: Refugees, Humanitarianism, and Dehistoricization.» *Cultural Anthropology*: vol. 11, no. 3, <<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1525/can.1996.11.3.02a00050/full>>.
- Mercy Corps (2013). «Mapping of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq and Ramtha, Jordan.» UNHCR: May, <<https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=2962>>.
- Misselwitz, Philipp (2009). «Rehabilitating Camp Cities: Community Driven Planning for Urbanised Refugee Camps.» Dokumentenserver der Universität Stuttgart, <<http://elib.uni-stuttgart.de/opus/volltexte/2009/3949/>>.
- NRC (2013). «Syrian Refugees Youth Needs Assessment Study: Irbid & Zaatari.» (Draft).
- Oxford University (2012). «Protracted Refugee Situations: Understanding and Addressing the Challenge: Protracted Refugee Situations.» <<http://www.prsproject.org/protracted-refugee-situations/>>.
- UN (2014). «2014 Syria Regional Response Plan».
- UNHCR (2008). «A Community-based Approach in UNHCR Operations».
- UNHCR (2014). «Za'atari Refugee Camp: 2013 Safety and Security Report.» March.
- UNHCR (2015). «2015 UNHCR Country Operations Profile-Jordan.» <<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e486566>>.